PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Ahram Al Eqtesadi**
DATE:	**22-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**35,000**
TITLE :	**After 20% increase in price – a "kiss of life" for the pharmaceutical industry**
PAGE:	**13**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Wageh Al Sakar**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

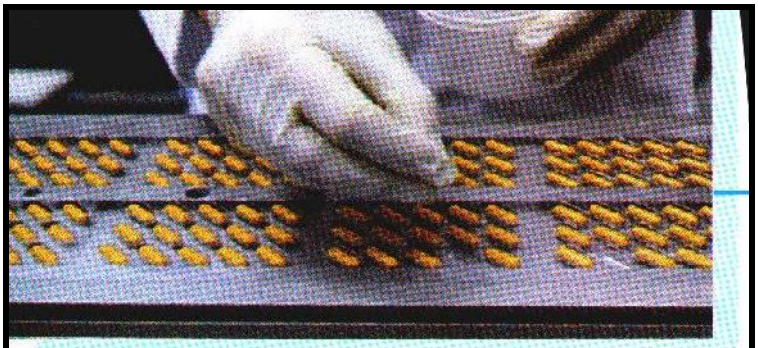

مع بدء زيادة أسعارها ٢٠ ٪

قبلة الحياة لصناعة الدواء

كتب: وجيه الصقار

بدأت وزارة الصحة والسكان تنفيذ قرار الحكومة بزيادة أسعار الأدوية التي تقل عن 30جنيها بنسبة 20٪ اعتبارا من الثلاثاء الماضي، ويجري تطبيقها على تشغيلات الأدوية بالمصانع، بهدف توفير الأدوية الرخيصة الثمن في الأسواق. وبزيادة تتراوح بين 2 إلى6 جنيهات. وحرصا على توفير الأدوية في الأسواق للمريض، التي تصل إلى 5 آلاف مستحضر بالأسواق. كانت تعاني نقصا شديدا في الفترة الماضية. كما يسهم القرار في إعادة تشغيل كثير من خطوط الإنتاج المتوقفة، لأن تكلفة إنتاج المستحضر تزيد على أسعار بيعه للجمهور خاصة بعد ارتفاع سعر صرف الدولار.

يقول الدكتور رأفت سليمان أستاذ الكيمياء الطبية بصيدلة الاسكندرية: إن القرار يسهم بشكل كبير في تعافي اقتصاديات شركات قطاع الأعمال، وقدرتها على توفير مستحضراتها في الأسواق، والمستشفيات التي كانت تهددها مشكلات عدم تحريك السعر منذ نحو20 عاما. مع ارتفاع التكاليف عاما بعد عام، ودخول عناصر جديدة في الصناعة تزيد من أعبائها وارتفاع قيمة الدولار أمام الجنيه المصري، وتهديد حياة عشرات الآلاف من المرضى، وذلك رغم أن مصر تصنع 90٪ من احتياجاتها من الأدوية، وتستورد 10٪ فقط. وأن أسعار المستورد توازي نسبة المصري، مشيرا إلى أن حجم تجارة الأدوية يبلغ نحو 40 مليار جنيه مصري، وأن قرار الزيادة سيجعل الدواء واعدا. رغم ما يواجهه المصنعون من معوقات، مثل أسعار المواد الخام التي يتم استيرادها مع أن أسعارها ترتفع. لافتا إلى أن التكلفة تكبد بعض الشركات خسائر، وتضطربعض لخفض إنتاجه من الصنف، وللأسف فإننا نستورد العبوات "الكرتونية"، والروشتة الداخلية مكتوبة ومطبوعة في الخارج، والعبوات الزجاجية، والمواد الخام، وجميعها خامات موجودة لدينا، وجمعها أمور بسيطة ومتوافرة، في الوقت الذي عانى فيه السوق المصرى نقصا كبيرا للأدوية الحيوية مثل علاجات الأورام والقلب والدم، وعلاج حساسية الصدر، وعلاج البرد، وحقن الأنسولين لمرضى السكر، إضافة إلى المستلزمات الطبية من الخيوط المستخدمة في الجراحة والبان الأطفال وغيرها، وأن نحو 1500صنف من الأدوية كانت ناقصة من الأسواق، حتى قبل ارتفاع أسعار الدولار، وكانت هناك حاجة لرفع أسعارها لوقف نزيف خسائر الشركات. وأضاف أن المرحلة الصعبة تتطلب تفعيل مشروع الباركود على المستحضرات الدوائية ضمن عمليات الربط الإلكتروني المعمول بها في قطاع الصيدلة بالوزارة، لتفعيل مراقبة الشركات والمخازن والمصانع وحتى يمكن كشف الأدوية المغشوشة والمهربة، ومنه يمكن للمريض أن يطمئن على علاجه. كما أن نظام الباركود يتطلب ميكنة جميع الصيدليات الخاصة المسجلة لكون الربط الإلكتروني للصيدليات مهم جدا في تطبيق النظام الجديد. فتطبيق الباركود على علب الدواء يستهدف ضمان سلامة سلسلة حركة الدواء بداية من المصنع ووصولا للمريض، كما أن التتبع "بالباركود" يوضح بصفة مستمرة تواقيص الأصناف الدوائية في السوق وقطع الطريق على دخلاء المهنة، بالإضافة إلى وصول الدواء الآمن للمريض من مصادره المعتمدة، خاصة أن صناعة الدواء هي الصناعة الاستراتيجية الثانية التي يمكن أن تصبح صناعة استثمارية واعدة تسهم مع اتساع مجالات التجارة الدولية كعنصر دخل مهم عن طريق التصدير للدول العربية والإفريقية، وبعض الدول الاسيوية والاوروبية. فهذه الصناعة قديمة في مصر منذ عام 1939 ويعمل بها نحو نصف مليون عامل. موزعين على 154 مصنعا فضلا عن وجود نحو 50 مصنعا تحت التأسيس.

وتضيف الدكتورة حنان اجويلي الباحثة في علم الدواء، أن قرار زيادة الأسعار يمثل انفراجة لأزمة صناعة الدواء بنسبة تصل إلى 70٪ وأن الحكومة منحت "قبلة الحياة" للشركات والمصانع التي كانت مهددة بالتوقف بسبب الخسائر التي حققتها، لأن تكاليف الإنتاج أعلى من أسعار البيع للجمهور. وأن القرار سيسهم في توفير 5 آلاف صنف دوائي أساسي بعد أن كانت مختفية تماما من الأسواق، محذرة من قيام بعض الموزعين أو الصيادلة من تخزين كميات من الأدوية التي تم رفع أسعارها لبدء في طرحها بالتزامن مع التشغيلات الجديدة التي تحمل الأسعار الجديدة، مما يستوجب من إدارة الصيدلة ومباحث التموين الرقابة، حتى لا يتم بيع الأدوية الموجودة حاليا في المخازن والصيدليات بالأسعار الجديدة.

وقالت: لأنه كلما زاد سعر الدواء زادت أرباح أصحاب الصيدليات ويتعين ان تكون نسب الربح بحد أقصى فيبعض الأدوية وصل سعرها لمئات الجنيهات، حيث إن وزارة الصحة هي أكبر مستهلك للادوية من خلال توفير العلاج المجاني والتأمين الصحي، بينما هناك المريض المصري الفقير الذي يعاني ويتألم، وربما يموت دون الحصول على الدواء المناسب، إذ إن تصور بحوث دوائية ذات التقنية العالية، واستحداث أدوية بالهندسة الوراثية والتقنية الحيوية لها تكاليف عالية، مما يتطلب تجميع الكفاءات القادرة، والاستفادة القصوى من العقول المتميزة.